ورغم هذه الإصلاحات أُعيد النظر جزئياً في سياسة مجانية الرعاية الصحية عام 1984؛ إذ أصبحت بعض الإجراءات والعلاجات الطبية الخارجية تفرض دفع مبالغ جزئية، مما أدى عملياً إلى إعادة العمل بنظام المساهمة المالية للمريض (ticket modérateur) داخل المرافق العامة. تقع المسائل المالية في صلب سياسة مجانية الرعاية الصحية —التي كانت تهدف إلى إزالة العوائق المالية التي تحول دون الحصول على الخدمة، وتلبية "الاحتياجات الصحية"، وإرساء "ديناميكية جديدة" لمؤسسات الرعاية الصحية— إلا أنها كانت أيضاً عاملاً جوهرياً في قرار إعادة فرض المدفوعات الجزئية. وقد اتُخذ هذا الإجراء بهدف معلن يتمثل في القضاء على الهدر وتعزيز "الانضباط" وتحمل المسؤولية في استهلاك خدمات الرعاية الصحية.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي